



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق

د. مهند حميد مهدي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلُّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق

د. مهند حميد مهدي *

الملخص التنفيذي:

- هناك قصر نظر في الدولة العراقية، إذ ازداد تدخلها في الحياة الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية بصورة كبيرة منذ التغيير في 2003، وبذلك ابتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض القيام به.
- أدى الدور الجديد للمؤسسات المالية الدولية في افتراض جملة من الاشتراطات مقابل منح القروض إلى خلق طبقات وشرائح طفيلية غير منتجة تعمل على امتصاص القدرات المالية للدولة والمجتمع وتسعى جاهدة على دمج الاقتصاد العراقي بالرأسمالية العالمية على وفق منظور السوق المفتوح عن طريق إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بإدارة الملف الاقتصادي.
- لا تتلاءم الإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية مع بيئتها الاقتصادية وهي في الغالب غير قابلة للتطبيق.
- يستلزم الإصلاح الجذري إدارة اقتصادية وطنية متمكنة من ناحية، فضلاً عن جهاز إداري في الوزارات يتسم بالطابع الوطني بعيد عن شبكات الفساد والمحاصصة من ناحية ثانية، وكذا يستند العقد الاجتماعي إلى دستور معدّل أو جديد من ناحية ثالثة.
- تستلزم الأزمة الاقتصادية الراهنة الشروع بإصلاحات اقتصادية الهدف منها توسيع القاعدة الإنتاجية، وتأمين توزيع أكثر عدالة للدخل، والثروة، وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً.
- ما زال تحكّم الأجندات الحزبية بالواقع الاقتصادي، ومحاولات تطويعه لخدمة المصالح الفئوية على حساب المصلحة العامة يُشكّل عقبة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي المنشود في العراق.

* تدريسي في جامعة الأنبار .

المقدمة:

أنتج التغيير السياسي في العراق في عام 2003 واقعاً جديداً على الاقتصاد العراقي بالاتجاه نحو اقتصاد السوق، عقب حقبة من الزمن امتدت لأكثر من أربعين عاماً، تأرجح فيها النمط الاقتصادي للدولة ما بين نظام التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة في مرحلة معينة، وما بين انسحاب الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية في مراحل أخرى، كما كانت عقود الحرب، والعقوبات الاقتصادية الدولية، والعزلة عن التطورات الاقتصادية في العالم في كثير من الأحيان سبباً في تبني الأنماط الاقتصادية الرثة والهجينة والتي خلقت واقعاً اقتصادياً قائماً على العزلة والتراجع مع تبني ممارسات الأعمال البدائية. وفي ضوء تلك الظروف الاقتصادية والأوضاع السياسية والاجتماعية فقد كان لحالة التحول السياسي أن تفضي إلى تغيير في النظام الاقتصادي بالاتجاه نحو اقتصاد السوق يكون أقدر على امتصاص وعبور تلك العقود من التراجع الاقتصادية وفوق سيادة أنماط اقتصادية، وسلوكيات مجتمعية، تحجّم من القدرة على إدارة التحول بصورة سلسلة.

المحور الأول: مضامين الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003.

فرضت سلطة الائتلاف سياسة اقتصادية جديدة عقب أحداث التاسع من نيسان 2003م، تمثّلت بمنهج التحول نحو اقتصاد السوق، وبناء نظام اقتصادي ليبرالي بعد مرحلة من الزمن طغت فيها توجيهات الإدارة المركزية على الجانب الاقتصادي بوضع القوانين والتشريعات التي تضمنت حرية النشاط الاقتصادي واتخذت تدابير وإجراءات طالت عديداً من المجالات؛ لتفعيل آليات السوق وأدواتها⁽¹⁾.

مّمّا حدا بالحكومة العراقية إلى عقد اتفاقيات عديدة مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام 2004م لمحاولة إيجاد حلّ للمشاكل التي تمثّلت بانخفاض إنتاج القطاعات الزراعية والصناعية الرئيسية، وتدهور الخدمات العامة كالماء والكهرباء، وانخفاض الاستثمار الخاص والعام، فضلاً عن ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة جداً وغيرها، عن طريق تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق في ظل الأزمة الهيكلية التي تصيب الاقتصاد العراقي، وبعد حصول العراق على موافقة لبرنامج المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد النزاع التابع لصندوق النقد الدولي وافقت (18) دولة من أعضاء (نادي باريس) في 2004م إلغاء (80%) من الديون المستحقة لها لدى العراق والبالغة

1. كرم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 15.

(130) مليار دولار.

لذا سعى العراق إلى تبني مواصفات المؤسسات المالية الدولية؛ بهدف الخروج من الأزمة التي اجتاحت اقتصاده، مثل: أزمة الديون الخارجية، وترهّل القطاع الحكومي بالبطالة المقنّعة، ممّا أجبر النخب السياسية والاقتصادية على قبول برنامج الإصلاح الاقتصادي⁽²⁾.

ويمكننا تحديد ملامح الإصلاحات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003م بما يلي:

أولاً: برامج الاستقرار الاقتصادي:

1. **السياسة النقدية:** لقد شهدت السياسة النقدية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي بعد عام 2003 تطوراً ملحوظاً باتجاه تعميق السوق المالية، وتفعيل قوى السوق ويأتي ذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية التي من أهمها الدخول في عمليات السوق المفتوحة، وإقامة مزاد للعملة الأجنبية، وهذه الأدوات النقدية يستخدمها البنك المركزي العراقي، وقد كانت موافقة العراق على شروط صندوق النقد والبنك الدوليين في تحقيق جملة من الإصلاحات لا سيّما الإصلاح النقدي الذي حظى بالاهتمام من قبل الحكومة العراقية لأنّها الأكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي.

وتتضمّن إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق تخفيض قيمة العملة، وإلغاء الرقابة على الصرف أو تقليلها إلى أدنى الحدود، وتحرير التجارة الخارجية وخصوصاً للقطاع الخاص، وإلغاء الاتفاقيات الثنائية، والسعي لعمل سوق للنقد الأجنبي.

2. **السياسة المالية:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق خفض التضخّم لمنع تعرّض الاقتصاد إلى الانكماش، ويكون ذلك عن طريق تنظيم الموازنة العامة كفائض إيجاباً حقبة التضخّم، وعن طريق جعل الإيرادات أكثر من النفقات العامة، وتنظيم الموازنة العامة التي تعجز في حقبة الانكماش أي: الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة، ويؤدّي التوسّع في النفقات العامة إلى زيادة الطلب العام والطلب الكلي، وإخراج الاقتصاد من حالة الانكماش.

تقتضي عملية الانتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام أكثر حرية أن يبدأ الإصلاح بالسيطرة على عجز الموازنة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا تتطلّب عملية إصلاح السياسة المالية جوانب

2. هيثم عبدالله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص3.

عدّة، وعلى النحو الآتي⁽³⁾:

1. إصلاح الموازنة العامة: تستلزم عملية إصلاح العجز في الموازنة العامة البحث في أسباب استمرار العجز وتناميه وتراكمه، وعليه فإنّ البحث عن مخرج لتجاوز مشكلة عجز الموازنة العامة، إذ لا بدّ أن يصبّ في إصلاح المالية العامة من نفقات وإيرادات، والذي يستلزم البحث في ترشيد هيكله النفقات العامة وإعادتها، فضلاً عن البحث في إصلاح الواقع الضريبي وتنويع الإيرادات. ويمثّل عجز الموازنة مقدار الكفاءة الحكومية في جمع الإيرادات، أو خلق منافذ جديدة للإيرادات تستطيع عن طريقها سد العجز، بعيداً عن الإيرادات التي تعتمد على مصادر الإيرادات الطبيعية، أو الاقتراض من البنك المركزي العراقي.

2. تخفيض نمو الإنفاق العام: يتطلّب تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية، مثل: (التعليم، والصحة، والإسكان، والضمانات الاجتماعية، وإلغاء الدعم السلعي، ورفع أسعار المنتجات السلعية، وخصوصاً أسعار القطاع العام) من أجل تقليل العجز في الموازنة العامة.

3. إصلاح هيكل الإيرادات العامة: يُعدّ الإصلاح الضريبي من الأولويات الرئيسة التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لذا يتطلّب بواقع هيكل الإيرادات والبحث في واقع النظم الضريبية بوصفها أمراً رئيساً في نجاح السياسات الكلية، وسياسة الإصلاح الهيكلي، ممّا يعني إصلاح الإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمة الضرائب لضمان إمكانية تطبيقها بفاعلية، لذا فإنّ الإدارة الضريبية ذات الكفاءة هي التي تتحمّل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي بمحاورها المالية والاقتصادية والاجتماعية، ممّا ينتج توضيح نطاق الضريبة وأوعيتها وهذا ما يجعل الضريبة تشكّل (25%) من موارد الموازنة⁽⁴⁾.

ثانياً: آليات برامج التكيف الهيكلي:

تُعدّ برامج التكيف الهيكلي من اختصاص البنك الدولي والتي يقدّمها إلى الدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية عميقة تراكمت عبر الزمن نتيجة السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية، وهي مكّملة لبرامج التثبيت الاقتصادي، ويمكن -عموماً- تعريف التكيف الهيكلي

3. إكرام عبدالعزيز، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط1، 2002، ص21-17.

4. مظهر محمّد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي، الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، العدد (19)، 2010، ص22.

بأنه (تكييف أنماط الاستهلاك، وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة؛ لاستعادة النمو المتواصل والمستدام في بيئة خارجية أكثر سلبية⁽⁵⁾).

تستهدف هذه السياسات كما هو الحال لبرامج التثبيت الاقتصادي تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات وتقليل العجز الذي يعاني منه، ومعالجة مشكلة الديون الخارجية، ولكن عن طريق التأثير في جانب العرض، بهدف الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية، أو إزالتها لضمان نمو اقتصادي عن طريق إجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية تهدف إلى زيادة العرض الكلي. وتختلف في تنفيذها وفق ظروف البلد المعني، وهي تنقذ في أغلب برامج الإصلاح الاقتصادي، وتشمل كلاً مما يأتي⁶:

1. خفض الإنفاق الحكومي.
2. فرض الضرائب والرسوم وزيادة أسعار الخدمات المحلية.
3. إلغاء الرقابة على سعر الصرف للعملة الوطنية.
4. إلغاء سياسة تحديد أسعار السلع والخدمات عن طريق اتباع سياسة رفع الدعم الحكومي عن السلع الأساسية.

المحور الثاني: عقبات الإصلاح الاقتصادي في العراق

عادةً ما يكون الإصلاح الاقتصادي خاضعاً لظروف اقتصادية معينة، وغالباً ما تسعى الدولة للمضي بخطوات مدروسة بغية الحفاظ على منجزاتها، ولتحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى تضمن النمو المستدام، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وإيصال ثمار التنمية إلى مختلف المناطق الجغرافية، أمّا في الحالات التي يكون الإصلاح فيها ضرورة لمواجهة ظروف استثنائية فالجهود تتجه نحو معالجة الاختلالات الأساسية، وتعزيز النقط المفصلية للاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار أولاً ثم

5. د. أسامة عبد الحميد العاني، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، جمهورية مصر العربية، العدد العشرون، تموز، 2000، ص 5.

6. نجيب عيسى، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان، في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1999، ص 466.

الانطلاق نحو الأهداف الأوسع والأشمل⁽⁷⁾.

وفي حالة العراق فهناك عديد من المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي، إذ تشكّل البطالة تحدياً أساسياً فيها، إذ يمكن عدّ البطالة إحدى أركان مثلث العنف في العراق التي تولّد الفُقر، ومن ثمّ لا يكون أمام الفرد إلا اللجوء إلى طرائق غير مشروعة لتأمين عيشه كالعنف والإرهاب. فضلاً عن تنامي حجم المديونية وما باتت تفرزه من أعباءٍ على الأجيال الحالية والقادمة على حدّ سواء، لأنّ تراكم الديون وفوائد تلك الديون يعني تحويل الموارد المالية الوطنية إلى الخارج، الأمر الذي يؤدّي بطبيعة الحال إلى عدم استخدام العائدات كمورد ثابت، وعدم قدة البلد على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية⁽⁸⁾.

وكذا قاد تفتّشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق محتلاً مراتب متقدّمة في مؤشّرات مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، إذ احتلّ المرتبة (157) من أصل (180) دولة خضعت للقياس⁽⁹⁾، إذ إنّ تدبّي كفاءة أداء المؤسسات المسؤولة عن تصحيح السياسات الاقتصادية وأجهزة الرقابة والتنظيم بسبب الفساد يسهم في تقويض برامج الإصلاح الاقتصادي، ممّا يتسبّب في عدم القدرة على تأمين بيئة قانونية وإدارية واقتصادية سليمة قادرة على تفعيل استخدام الموارد الاقتصادية تفعيلاً كفوّاً، وتحسّن معدلات الاستثمار بما يدعم كفاءة التشغيل لآليات السوق، فيعطلّ الفساد من تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويهدر كثيراً من الفرص للاستفادة من عملية التحرير، ويقوّض من القدرة التنافسية، كما يعمل الفساد على انحراف النتائج عن الهدف المنشود من عملية إعادة هيكلة القطاع العام والمتمثّلة في رفع معدلات الإنتاج، وتحسين كفاءة استخدام عوامل الإنتاج، وإزالة التشوهات كافة، وتعريض المشروعات إلى بيئة تنافسية.

يُزاد على ذلك ضبابية دور الدولة، إذ يتسم بالغموض وعدم وضوح الرؤية، لا سيّما بعد أن فرضت التحوّل في طبيعة النظام الاقتصادي القائم على النظام المركزي وفلسفته (المستند إلى هيمنة الدولة) إلى نظام الاقتصاد الحر، والذي يؤمن بقوى السوق وآلياته، ويمثّل الإرادة الجوهريّة للإصلاح الاقتصادي، إلا أنّ واقع الحال يُشير إلى قصر نظر الدولة، إذ ازداد تدخلها في الحياة

7. أحمد الشناق، معوقات الإصلاح في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، ص 25.

8. خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة والتحديات، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية العراق، 2015، المجلد 19، العدد 1، ص 66-67.

9. 2021 Corruption Perceptions Index – Explore the... – <https://www.transparency.org/en/cpi/2021>

الاقتصادية عن طريق السياسة المالية التوسعية ازدياداً كبيراً منذ التغيير، وبذلك ابتعدت الدولة عن الدور التصحيحي المفترض القيام به⁽¹⁰⁾.

مما تقدّم ذكره، يشكّل أهم المعوقات الداخلية التي تعترض تحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق، ولا يفوتنا أن نتطرّق لأهم المعوقات الخارجية التي أثرت سلباً على مسيرة الإصلاحات الاقتصادية، إذ أدّى الدور الجديد للمؤسسات المالية الدولية في افتراض جملة من الاشتراطات مقابل منح القروض إلى خلق طبقات وشرائح طفيلية غير منتجة تعمل على امتصاص القدرات المالية للدولة والمجتمع وتسعى جاهدة على دمج الاقتصاد العراقي بالرأسمالية العالمية على وفق منظور السوق المفتوح عن طريق إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص بإدارة الملف الاقتصادي، فالسياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي تهدف إلى تحويل البلدان المقترضة إلى أسواق مفتوحة لتصريف البضائع الرأسمالية بأسعار عالية، وتخلق الظروف الموضوعية لتحويل الاقتصاد القائم على التخطيط والتوجيه المركزي إلى اقتصاد سوق رأسمالي، تعبت به الرأسمالية التي لا تعرف سوى المزيد من الأرباح، فالإصلاحات التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية لا تتلاءم مع بيئتها الاقتصادية، وهي في الغالب غير قابلة للتطبيق.

المحور الثالث: أفق الإصلاح الاقتصادي في العراق

قادت الاعتمادية شبه الكاملة على القطاع النفطي لا سيّما في مجال العام بكل أشكاله كمشاريع البنى التحتية والخدمية وتوفير سلع الحصة التموينية، فضلاً عن مرتبات الموظفين الشهرية، والتي تشكّل حوالي (60%) من الموازنة السنوية للبلد، إلى تأثر هذا القطاع بأيّ تغييرات تطرأ على أسعار النفط العالمية، ممّا ولّد عجزاً كبيراً في موازنته السنوية، ليلقي بضراله على الأداء الاقتصادي الكلي⁽¹¹⁾.

حتى باتت قضية الإصلاح الاقتصادي ضرورةً إستراتيجية ملحةً وليست اختيارياً يمكن للحكومة أن تنتهجه نظراً لتصاعد الاحتجاجات، وعلو أصوات المنتقدين إزاء الهدر المالي، واتساع مظاهر الفساد الإداري والمالي التي طغت آثاره البشعة بعد انهيار أسعار النفط العالمية إلى دون (40) دولار للبرميل عام 2015، وقد ألزم الواقع الجديد الحكومة العراقية السابقة إلى اتخاذ

10. عطارد عوض عبد الحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق مقال منشور على الموقع الإلكتروني: 2014 تاريخ الزيارة www.uobabylon.edu.iq 29/4/2021

11. صبحي أحمد الدليمي، جغرافية العراق الاقتصادية، دار أمجد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2019، ص 222.

حزمة من الإصلاحات لتخفيف الاحتقان الشعبي المتزايد ولكنها أخفقت في إخراج الإصلاحات الاقتصادية عن فلك الإعلام إلى أرض الواقع بسبب الطبيعة التوافقية للنظام السياسي في العراق، وهيمنة أطراف عديدة على صناعة القرار الوطني⁽¹²⁾.

عمدت الحكومة العراقية الحالية إلى تبني ما عُرفَ بـ«الورقة البيضاء»؛ في -أكتوبر (تشرين الأول) 2020- والتي كانت تهدف إلى إدارة الوضع المالي في ضوء الأزمة المالية، ووضع الحلول اللازمة لتحقيق الإصلاح المالي، وتحسين أداء المؤسسات المالية، ووضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نصَّ عليه قانون الاقتراض المحلي والخارجي رقم «5» لسنة 2020، بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات المقبلة.

وتُعدُّ أزمة سعر الصرف الحالية نتاجاً لتلك (الورقة البيضاء) وما أُثيرَ بشأنها من خلافات سياسية اقتصادية، فيتحوَّل كثير بأن ارتفاع أسعار النفط كفيل بأن يدفع لإعادة سعر الصرف إلى سابق عهده، وتجادل الجهات الحكومية^{13*} المخوَّلة وعلى رأسها وزارة المالية إسهام تخفيض قيمة العملية في تقليل نسبة العجز في ميزان المدفوعات، فضلاً عن تأمين معاشات الموظفين، فضلاً عن حماية احتياطات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي. وما بين انتقاد المعترضين ودفاع الحكومة، تُثارُ عديد من التساؤلات عن مدى جدوى هذه الإجراءات ومدى جديتها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود؟ يستلزم الإصلاح الجذري إدارةً اقتصاديةً وطنيةً متمكنةً من ناحية، فضلاً عن جهاز إداري في الوزارات يتسم بالطابع الوطني بعيد عن شبهات الفساد والمحاصصة من ناحية ثانية، وكذا يستند العقد الاجتماعي إلى دستور معدَّل أو جديدٍ من ناحية ثالثة⁽¹⁴⁾.

فتستلزم الأزمة الاقتصادية الراهنة الشروع بإصلاحات اقتصادية الهدف منها توسيع القاعدة الإنتاجية وتأمين توزيع أكثر عدالةً للدخل والثروة وتنمية الموارد البشرية، والعناية بالفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً، ومن هذا المنطلق تكون حاجة الاقتصاد العراقي إلى الإصلاح الجذري، وستتفاقم

12. حيدر حسين آل طعمة، وهاشم مرزوك الشمري، الاقتصاد العراقي ومقاربات الإصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق 2019، المجلد 11، العدد 27، ص 181.

13. * أكدت وزارة المالية العراقية أنَّ تخفيض سعر الصرف في كانون الأول عام 2020 كان ضرورياً في ظل انهيار عائدات النفط، ممَّا وُلِّدَ ضغطاً تمويلية هائلة بالتزامن مع هبوط حاد في احتياطات النقد للبنك المركزي، ليقود هذا القرار إلى زيادة إمكانية تنافس المنتج المحلي، ولتخفيض ضغط النفقات على وزارة المالية بنسبة 23% وهو ما مكَّن الوزارة من تخطي الأزمة.

14. علي مرزا، تمويل الميزانية والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020، عبر الموقع الإلكتروني www.iraqicconomists.net.

تكلفة هذا الإصلاح كلما تأخر التصدي لها⁽¹⁵⁾.

وتشير تجربة الاقتصاد العراقي ومتغيراته الراهنة إلى ضرورة إعداد سياسة اقتصادية قائمة على الترابط والتكامل بين ثلاثة عناصر رئيسة هي¹⁶:

1. وجود فلسفة اقتصادية للتنمية.
2. تفعيل مضامين العملية الدستورية التي أُسِّسَتْ على ضوء المتغيرات المعاصرة في الاقتصاد العراقي ما بعد 2003م التي يتبناها الدستور العراقي عام 2015م.
3. تقدير العلاقة بين القطاعين الأساسيين في الاقتصاد الوطني وهما الزراعة والصناعة في التوجُّه نحو تسخير قطاع إنتاج النفط ليس فقط بوصفه مورداً مالياً فحسب، وإنما مورداً استثمارياً في تأسيس صناعة محلية لمشتقات النفط، وضرورة تطور صناعة الغاز واستثمارها بالصورة التي يستطيع العراق من تصدير الفائض منه إلى الأسواق العالمية، وخصوصاً أنه هناك توجُّه أوروبي في استيراد الغاز من العراق، ومد أنبوب يمرُّ عبر تركيا إلى أوروبا، فضلاً عن تطور الصناعات ذات الارتباط الرئيس مع النشاطات الاقتصادية وبذات القطاع الزراعي، وبما ينعكس على تنشيط العلاقات الوظيفية، وإيجاد التحديث والتطور في الاقتصاد العراقي.

يمتلك العراق ما يؤهله ليخطو باتجاه تحقيق إصلاح اقتصادي، وتحقيق تنمية اقتصادية، لكن يبدو أنَّ الجانب السياسي هو الذي يتحكَّم بهذا المسار، فهو ولسنوات عديدة اتسمت طبيعته وبيئته السياسية بعدم الاستقرار، نتيجة للظروف الأمنية المتدهورة التي عاشها العراق قديماً وحديثاً، فضلاً عن تحكُّم الأجنداث الحزبية بالواقع الاقتصادي وومحاولات تطويعه لخدمة المصالح الفئوية على حساب المصلحة العامة، إذ ما زالت تشكِّل عقبة في مسيرة الإصلاح الاقتصادي المنشود.

وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار إعلان السيد وزير الخارجية العراقي (فؤاد حسين) خروج العراق من البند السابع، بعد تسديده لآخر دفعاته ووفقاً لالتزاماته المالية ودفع كامل مبلغ التعويضات الواجبة عليه بعد أن سدَّد 52.38 مليار دولار كتعويض لتداعيات غزو الكويت، باستقطاع يصل

15. كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص 19.

16. ستار جبار عمران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2019، العدد 501، ص 42.

إلى 0.5% من قيمة كل برميل نفط يُصدَّر، إذ يشكّل ذلك عامل دعم وتخفيف للنهوض بالواقع الاقتصادي، فقد أعلن البنك المركزي العراقي طيّ واحدٍ من أكثر الملفات استنزافاً لاقتصاد العراق، وسط تفاؤل بانتعاش اقتصادي، وانفتاح على الاستثمار العالمي، على أمل أن يسهم هذا الأمر بدمج النظام المصرفي العراقي بالنظام المصرفي العالمي والإفادة من الوفرة المالية.

ومع تحوّل اتجاهات أسواق النفط العالمية إلى إيجابية، من المحتمل أن تتحسن الآفاق المستقبلية للعراق، وأن يتعافى الاقتصاد تدريجياً على خلفية ارتفاع أسعار النفط وارتفاع حصص إنتاج أوبك+، مع توقُّع نمو الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً بنسبة (1.9%) في 2022، و(6.3%) في المتوسط في 2023-2024، ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع عائدات النفط جنباً إلى جنب مع تأثير خفض قيمة العملة إلى تقليص عجز المالية العامة¹⁷.

أخيراً، إنّ ما أُحرزَ من تقدّم في تحقيق الأهداف قصيرة المدى، وخصوصاً عن طريق خفض قيمة الدينار العراقي، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار النفط، الذي أدّى إلى خفض العجز، ومع ذلك، ما تزال الإصلاحات الهيكلية تواجه معارضة قوية نتيجةً لتحكُّم الهيكل السياسي المستند إلى هيمنة الأحزاب السياسية على الموارد، فضلاً عن الاعتمادية على تبني مجموعة واسعة من سياسات المحسوبية لتمويل شبكاتهم، والحد من السخط الاجتماعي من دون تقديم حلول طويلة الأجل مناسبة للتحديات الهائلة مثل الزيادة السكانية، وعوامل أخرى كالفساد المستشري، والعقبات البيروقراطية، وضعف مؤسسات إنفاذ القانون، والطابع الشبيه بـ(المافيا) للإدارة الاقتصادية وإدارة الموارد، كلها تحديات تقف حجر عثرة أمام جهود الحكومة في تحقيق الإصلاح المنشود.

17. <https://www.worldbank.org/en/news/press>

المصادر:

- كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
- هيثم عبدالله سلمان، الإصلاح الاقتصادي والفساد في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018.
- إكرام عبدالعزيز، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، ط1، 2002.
- مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي، الدولة الربعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، العدد (19)، 2010م.
- د.أسامة عبدالحميد العائلي، أثر برامج التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي في تعميق مشكلة الفقر في أقطار عديدة ومختارة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، جمهورية مصر العربية، العدد العشرون، تموز، 2000م.
- نجيب عيسى، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان، في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاص بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999م.
- أحمد الشناق، معوقات الإصلاح في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن.
- خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003م التجربة والتحديات، مجلة زانكو للعلوم الإنسانية العراق، 2015م، المجلد 19، العدد 1.
- عطارذ عوض عبدالحميد، نحو منهج وطني للإصلاح الاقتصادي في العراق مقال منشور على الموقع الإلكتروني: 2014 تاريخ الزيارة 29/4/2021 .uobabylon.WWW .iq.edu

- صبحي أحمد الدليمي، جغرافية العراق الاقتصادية، دار أمجد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2019م.
- حيدر حسين آل طعمة وهاشم مرزوك الشمري: الاقتصاد العراقي ومقاربات الإصلاح والاستقرار المستدام، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق 2019م، المجلد 11 العدد 27.
- علي مرزا، تمويل الميزانية والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020، عبر الموقع الإلكتروني www.iraqiconomists.net.
- كريم سالم حسين، الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 2003م، رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018م.
- ستار جبار عمران، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق، دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، 2019م، العدد 42.
- <https://www.worldbank.org/en/news/press>
- 2021 Corruption Perceptions Index - Explore the- ...
Transparency.org